

تأثير الثورة الجزائرية على السياسة الفرنسية في إفريقيا الغربية (1956-1960)

أ. / ليتيم عيسى
جامعة - باتنة 1-

ملخص

دفعت الثورة الجزائرية بخطابها القومي التحرري، الاستعمار الفرنسي إلى إدخال إصلاحات على منظومته السياسية في إفريقيا السوداء الغربية بداية بسن قانون الإطار، ومحاولة احتواء التيار الفرنكوفوني عبر ما يسمى بقانون المجموعة، وهذا لتفادي انتقال مفعول النظرية التهديمية التي تبنتها جبهة التحرير الوطني في سياستها الإفريقية، ومع ذلك أدى الاندفاع الدبلوماسي المضاد للمشاريع الفرنسية في إفريقيا السوداء إلى توعية الأفرقة وتسريع عملية حصول هذه الأقاليم على استقلالها

résumé

A incité la révolution algérienne gorge libération nationale, le colonialisme français à introduire des réformes à son système de politique dans l'Afrique de l'ouest de l'adoption du loi cadre, et essayer de contenir le groupe francophone actuelle par la loi de la communauté et ce afin d'éviter l'effet de transmission théorie subversion adoptée par le Front de libération nationale dans sa politique africaine, mais cette pointe diplomatique mené des projets anti-françaises en Afrique pour sensibiliser les Africains noirs et d'accélérer le processus pour ces régions sur l'indépendance

مقدمة

لقد تميزت الثورة الجزائرية عن باقي ثورات القرن العشرين، بأنها حركة تتجاوز في أهدافها النضالية حدودها المحلية والإقليمية لتطرح مفهوم شمولي يقوم على رفض الاستعمار بجميع أشكاله والتحالف مع جميع القوى المناهضة لهذه الظاهرة. وتحت هذا الإطار حرصت قيادة الثورة على الإعلان في موثيقها الرسمية وتصريحاتها في مختلف المظاهرات الإقليمية والدولية أن تحرير القارة الإفريقية من الاستعمار جزء لا يتجزأ من كفاح الشعب الجزائري، وسعت إلى نشر هذه القناعات في كل الأوساط التحررية الإفريقية عبر أجهزتها السياسية الخارجية المختلفة، بدفعهم إلى انتهاز النموذج الجزائري في الكفاح لتحقيق تحرير القارة الإفريقية وبناء وحدتها.

إن هذا الطرح دفع الاستعمار الفرنسي إلى تبني إستراتيجية مضادة تهدف إلى حرمان الثورة من عمقها الإفريقي، وتعطيل عملية تثوير الشعوب الإفريقية بتبني سياسات مرحلية، منها القانون الإطار، ومحاولات إيجاد الشرعية القانونية لاحتواء التيار الفرانكفوني عبر ما يسمى بالمجموعة الفرنسية الإفريقية.

إن قوة الكفاح المسلح الجزائري، وصداءه في إفريقيا، وانعكاساته على الرأي العام الفرنسي داخليا وخارجيا ، أجبر الاستعمار الفرنسي على الاعتراف باستقلال إفريقيا.

السياسة الفرنسية في أقاليم ما وراء البحار قبيل اندلاع الثورة الجزائرية:

أفرت الحرب العالمية الثانية نتائج خطيرة على وضع فرنسا الدولي، فقد تدهورت حالتها الاقتصادية والاجتماعية، والعسكرية، فكان عليها تقبل حقائق وضعها الجديد، أو تتابع سياسة العظمة غير أبهة بما يتطلبه هذا الجانب من إمكانيات اقتصادية ومادية وعسكرية.

وبالعودة إلى تاريخ فرنسا- يمكن أن يفيد في هذه الدراسة- نجد أنها تركز اهتمامها على مجالين فهي تهتم بدورها في المجال الأوروبي كدولة أوربية ، ومن ناحية ثانية بمجال إمبراطوريتها المترامية الأطراف التي تمتد بها إلى إفريقيا والمحيط الهادي والهندي والأطلسي، لكن حالة فرنسا تغيرت بعد الحرب العالمية الثانية، فلم يعد بمقدورها الاضطلاع بأعباء المجالين، ورغم ذلك وتحت ضغط رجال الأعمال الفرنسيين، وتأثير أساطير ومعتقدات القرن 19 ساد اعتقاد بأنه على فرنسا الاهتمام بالمجالين، و انطلاقا من هذا الوضع ستترسم سياسة فرنسا تجاه أوربا، وأقاليم ما وراء البحار⁽¹⁾

مؤتمر برازافيل وتحديد معالم السياسة الفرنسية في إفريقيا السوداء

لقد دعي مؤتمر برازافيل للانعقاد في عام 1944، لمناقشة مستقبل السياسة الفرنسية في المستعمرات خاصة في إفريقيا السوداء، ووضع الأسس العلمية التي تؤدي إلى وحدة الأقاليم الفرنسية في إفريقيا، رغم أن المؤتمر خصص لجميع مستعمرات فرنسا في العالم، إلا أن الصعوبات العملية التي تتعلق بوضع فرنسا في هذه الفترة قد قصرت مجاله على إفريقيا السوداء⁽²⁾ وإن كان بعض الدارسين المتخصصين أكدوا حضور ممثلين عن شمال إفريقيا وأعطيت لهم صفة ملاحظ⁽³⁾

إن النظرة الأولية للمؤتمر تبرز رغبة فرنسا استيعاب (assimilation) رعايا المستعمرات ليس فقط على المستوى الثقافي، بل قانونيا وسياسيا، بالشكل الذي يجعل الأفارقة فرنسيين حقيقيين⁽⁴⁾ ويمكن فهم هذه المسألة أكثر باستعراض أهم النقاط التي أكد عليها المؤتمر.

ففي المجال السياسي: أكد المؤتمر أن أهداف المهمة الحضارية التي تقوم بها فرنسا في المستعمرات الإفريقية تستبعد أية فكرة تتعلق بالاستقلال، وحتى الحكم الذاتي أنيا ومستقبلا، وأفصح أن سلطة فرنسا ستطبق بكل صرامة في جميع أنحاء الإمبراطورية.

أيد المؤتمر فكرة تمتع المستعمرات بقدر كافي من الحرية في الإدارة والاقتصاد حيث ذكر "لقد مارس سكان المستعمرات حريتهم الشخصية وبدأت سلطاتهم تتكون تدريجيا من خلال قدرتهم على التعامل مع الإدارة والشؤون العامة وهذا ما يؤهلهم للتمتع بالحرية السياسية والمشاركة في البناء الجديد وأصر المؤتمر أيضا على تمثيل المستعمرات في الجمعية التشريعية القادمة، وأن هذا التمثيل سيتلاءم مع أهمية المستعمرات داخل التكوين الفرنسي المقترح، ومع أهمية الخدمات التي قدمتها تلك المستعمرات لإنفاذ فرنسا، ولكن لم يتم تحديد عدد المقاعد بالنسبة للملايين من سكان المستعمرات، عدا أنه وعد بأن تكون أكثر من تلك التي كانت موجودة أيام الجمهورية الثالثة.

أما عن المسائل الاجتماعية فقد أعلن المؤتمر "أن الاحترام والتقدم وحياة الأمة هي السياسة الجديدة لفرنسا في المستعمرات، ويجب أن تخضع تلك الأمور وبشكل حازم لمنطق الضرورة الاستبداد غير موجود، فتح باب الوظائف أمام الإفريقيين باستثناء الوظائف العليا التي تظل مقصورة على الفرنسيين.

نظر سكان المستعمرات الإفريقية إلى هذه السياسة بالرغم من أن القوانين السابقة قد انصرفت عن وجود الفرد في إفريقيا الفرنسية على أنها طموحة وشبهوها بالفكرة (the famous editop caraculla) في الإمبراطورية

الرومانية، ملخصها أن المواطن في الإمبراطورية سيحتفظ بكل حقوقه داخل أقاليمها. (5)

ومنذ هذا التاريخ وحتى قيام الثورة الجزائرية لم يتبادر إلى ذهن الأفارقة فكرة الاستقلال، إذ كانت مطالبهم سياسية لا تتعدى المطالبة بالمساواة في مجال العمل وتوسيع نطاق الانتخابات، وزيادة الأعضاء الممثلين لتلك الأقاليم في الجمعية الوطنية، وكانت وسيلتهم في ذلك الضغط على رجال الأحزاب في فرنسا وقت الانتخابات عن طريق إعطاء أصواتهم أو عدم إعطائها لذلك الحزب. (6)

فصل دستور 1946 بشكل نهائي في سياسة فرنسا تجاه أقاليم ما وراء البحار، باستبعاده لفكرة الاستقلال أو منح حتى الحكم الذاتي لتلك الأقاليم، وأكد على مسألة أن التطور السياسي يتم في إطار ما أطلق عليه "الاتحاد الفرنسي" الذي حدد فلسفته مقدمة الدستور التي تنص على "تؤلف فرنسا مع شعوب ما وراء البحار، اتحاد يقوم على المساواة في الحقوق والواجبات بدون تفرقة بسبب الجنس واللون... يتكون الاتحاد الفرنسي من شعوب تضع مواردها وتبذل جهودها مشتركة في سبيل الحضارة وزيادة الثروة... وإيمان فرنسا برسالتها التقليدية يجعلها تقود شعوب هذه البلاد حتى يديروا شؤونهم بأنفسهم، وتضمن لكل الأفراد الحريات والحقوق المعلنة في الدستور وحق تولي الوظائف. (7)

جبهة التحرير الوطني وإستراتيجية تثوير القارة الإفريقية:

لقد اكتشفت جبهة التحرير الوطني أهمية القارة الإفريقية بشقيها الشمالي والجنوبي في نضالها ضد الاستعمار، لذلك قامت بوضع إستراتيجية ثورية تتجاوز حدودها الإقليمية فطرحت مسألة إنهاء الاستعمار في كامل أجزاء القارة الإفريقية بالاعتماد على الكفاح المسلح، بعيدا عن النضال المطلبي (الشرعية البرلمانية) الذي أثبت فشله في الميدان وكان هدفها من هذا الطرح هو تصدير "النموذج الجزائري" في الكفاح إلى إفريقيا وجعل الأفارقة ينتهجون نفس النهج، وبذلك تتحقق تحرير القارة الإفريقية ككل، فمفهومها للوحدة الإفريقية هي تحالف عنيف لكل المحتلين ضد الاستعمار، وبناء يقع تشييده بعد ذلك (بعد الاستقلال)

أكد فانون هذه الإستراتيجية في مذكراته "من أجل إفريقيا" حيث ذكر أن الشعب الجزائري رفع منذ 1954 شعارا له: التحرير الوطني للجزائر وتحرير القارة الإفريقية" (8)، ودعمتها تصريحات قادة الثورة في العديد من اللقاءات التي جرت على مستوى القارة "إن الجزائر طابعها إفريقي، وأن كفاحها يدخل ضمن كفاح كامل شعوب القارة الإفريقية. وأن كفاح الشعب الجزائري من أجل استقلاله هو جزء من انطلاقة لا رجعة فيها وهي حركة

التحرر الإفريقية، وأن إفريقيا هي مقبرة الاستعمار وهي اليوم وقفت على رجلها، وأن هذه الانطلاقة تحمل معها الوعي الحقيقي للعالم الحر والموحد وهي قادرة على صنع كل شيء. (9)

ومن أجل تحقيق هذا الهدف "تنوير إفريقيا" تطور عمل الثورة الجزائرية على صعيدين مانحا الوحدة الإفريقية بعدين هما:

1- التنديد بالوحدة الإفريقية-الفرنسية التي جاء بها الاصطلاحان : القانون الإطار والجماعة الفرنسية، عن طريق وسائلها الإعلامية خاصة مجلة **المجاهد**، ويهدف هذا الإجراء إلى فصل إفريقيا عن فرنسا (الوحدة السلبية)

2- ضم إفريقيا إلى حرب التحرير عن طريق المشاركة كعضو فاعل في التظاهرات التي عرفتها القارة بداية من عام 1958، سواء تلك التي جرت على مستوى الدول أو تلك التي عقدتها الشعوب الإفريقية (الوحدة الإيجابية) (10).

السياسة الفرنسية في إفريقيا السوداء وموقف الثورة الجزائرية منها (54-60)

هذه الإستراتيجية بينت للاستعمار الفرنسي أن الثورة الجزائرية هي الخطر الرئيسي الذي يجب مواجهته، بل يجب التفرغ له قبل أن تتعاضم الثورة وتسري "العدوى" لكامل شعوب هذه القارة الزاخرة بالثروة واليد العاملة التي يمكن إدماجها ضمن مصادر الثروة بدون مقابل، كما أن القضاء على الثورة يعتبر ضمان أكيد للبقاء في كامل إفريقيا، لأنها تعرف تاريخيا أن احتلال الجزائر كان بمثابة الانطلاق الفعلي للحملة الاستعمارية نحو إفريقيا ومجموع البقاع التي خضعت للاستعمار الأوروبي.

ادت الثورة الجزائرية إلى طرح نقاش حاد حول مستقبل المستعمرات الفرنسية في إفريقيا لدرجة أن أصبح التخوف داخل الأوساط السياسية الفرنسية في أن تهز الثورة في إفريقيا العرش الاستعماري على شكل ما يجري في الجزائر، ورأت أن أي خطر في توجيه الضربة للقضاء على هذه الثورة من شأنه أن يعزز البأس في كامل أجزاء العالم الحر الرأسمالي، وهذا ما ذهب إليه رئيس الوزراء الفرنسي في تصريحه أمام مجلس العموم الفرنسي في 8/5/1956 عندما قال "إننا نعتقد أن سياستنا هي الوحيدة التي تستطيع إدامة الوجود الفرنسي في الجزائر، وإذا ما قدر لنا سوء الطالع أن نفقد الجزائر، فإننا سنفقد معها جميع أجراء الإمبراطورية، وأننا نعلم النتائج المترتبة على ذلك في جميع الأصعدة الاقتصادية والسياسية والأدبية لفرنسا والعالم الحر ككل (11)

من هنا وكبداية يتبين لنا مدى العلاقة بين فقدان الجزائر أي استقلالها وبين فقدان أجزاء الإمبراطورية الفرنسية في إفريقيا (استقلالها)، وحيث أن

استقلال الجزائر تم بواسطة الحرب فإن العلاقة بين تلك الحرب وبين استقلال إفريقيا تصبح قائمة، وفي كلتا الحالتين نتائج وخيمة على فرنسا والعالم الرأسمالي.

وعلى العموم إن الكفاح المسلح الجزائري، وصداه في إفريقيا وضع فرنسا أمام خيارين لا ثالث لهما.

الأول: هو مواجهة عاصفة الثورة على مستوى كامل مستعمراتها عبر القارة الإفريقية، مما يعجل بنهايتها ويفقدها كل شيء خصوصا و أنها لم تسن بعد هزيمة "ديان بيان فو" على يد الشعب الفيتنامي.

الثاني: هو تلبية مطالب الشعوب الإفريقية بما فيها الشعب الجزائري، مع ما يمكن أن تحتفظ به من هيمنة عبر أسلوب جديد يبقى سيطرتها الاقتصادية والثقافية ويحافظ على تبعية هذه القارة، ويبدو أنها اختارت الخيار الثاني⁽¹²⁾.

لقد سعى الاستعمار الفرنسي إلى إجهاد إستراتيجية جبهة التحرير الوطني الإفريقية وحرمان الثورة الجزائرية من عمقها الإفريقية بتبني عدة سياسات مرحلية منها القانون الإطار، ومحاولات إيجاد الشرعية القانونية لاحتواء التيار الفرنكفوني عبر ما يسمى "بالمجموعة الفرنسية"

1- القانون الإطاري (la loi cadre)

لقد دفعت الحرب في الجزائر "غاستون دوفري (Gaston Defferre) وأقنعت بضرورة تقادي نكبة مثيلة لها في إفريقيا السوداء، هذا بتطبيق سياسة واضحة روحا لا نصا تؤكد أمنح أقاليم ما وراء البحار حقها في تقرير مصيرها، أصبح ضرورة ملحة يمكن من خلالها تقادي تبعات حرب تضر بالمصالح الفرنسية في إفريقيا السوداء.

تأكد "دوفري" من خلال خبرته السياسية ومعاشرته للواقع الإفريقي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أن سياسة الاستيعاب أصبحت متأخرة لتغطي الأثر المطلوب في أذهان الأفارقة، لكن هذا الفهم لم يصل إلى حد التصريح بالاستقلال، وإنما حاول تعويض هذه الفكرة بمطلب المساواة داخل أقاليم ما وراء البحار، افتداء بما حصلت عليه الطوغو في عام 1955. وهذا بطبيعة الحال مرتبط بأسباب نجلها فيما يلي:

- أن معظم مجموعات الرأي العام الفرنسي غير مستعدة لهذه الفكرة.
- بعض السياسيين الأفارقة، وبخص بالذكر "هفوات بوانيه" كانوا ضد الفكرة أصلا.

- أنه سيكون من الصعب التعهد بالاستقلال بدون تحديد تاريخ له، وكذلك إعطاء المساعدة للأفريقيين الذين يكون من المحتم عليهم أن يذهبوا بعيدا وسريعا عن فرنسا⁽¹³⁾.

أخذ "دوفري العبرة من تصرف سابقه "منديس فرانس" الذي اعتقد أن تفهمه لأوضاع ما وراء البحار سيعود عليه بالنفع الحقيقي، فقد حقق السلام في الفيتنام، وبدأ المفاوضات مع "الحبيب بورقيبة" لكن سياسته هذه أدت سقوط حكومته في فيفري 1955 م لأن الرأي العام الفرنسي كان ما يزال ضد فكرة تسوية قضايا فرنسا في أقاليم ما وراء البحار متجاهلا أثر نمو الحركات التحررية في هذه الأقاليم، ومعتقدا أن الحرب في الجزائر ستحسم في صالح فرنسا في فترة قصيرة.

ترجم دوفري خلاصة افكاره وتجاربه في قانون عرف باسمه (القانون الإطاري) عرض على الجمعية الوطنية الفرنسية لدراسته والموافقة عليه في 1956/6/23. بين فيه أسباب اقتراح هذا المشروع والتي بالطبع جاءت بناء على تطور المسألة الجزائرية وعجز الحكومة الفرنسية على التصدي لها مما تطلب إدخال إصلاحات على النظم المسيرة لأقاليم ما وراء البحار تفاديا لانتقال "عدوى" النموذج الجزائري إلى هذه الأقاليم، حيث صرح "دوفري بما يلي" لا يجب أن تسبقنا وتسيطر علينا الأحداث، لنستسلم بعدها للمطالب عندما يعبر عنها بشكل عنيف.... إنه من المهم أن نتخذ الإجراءات التي تسمح بتفادي النزاعات الخطيرة في الوقت المناسب". (14)

نصت مقدمة القانون "الإطاري" على الهدف من القانون، وبينت نوع النظام السياسي المزمع إتباعه في أقاليم ما وراء البحار إذا جاء فيها "إنه من أجل توثيق الصلة بين فرنسا وأقاليم ما وراء البحار، فإن خطوات من اللامركزية وعدم التركيز سوف تتخذ بواسطة هذا القانون وتكون الخدمات المركزية من اختصاص وزارة أقاليم ما وراء البحار."

وحل القانون هذه الصيغة السياسية الجديدة في إفريقيا على النحو التالي. تقام في جميع أقاليم ومديريات ما وراء البحار - ما عدا الجزائر - جمعيات برلمانية على أساس الاقتراع العام. وقائمة موحدة لجميع الانتخابات بالنسبة للجمعيات المحلية أو الجمعيات البرلمانية في باريس، ويكون من حق هذه الجمعيات البرلمانية التشريع في الشؤون الداخلية.

إنشاء مجلس تنفيذي يكون مسؤول عن الإدارة الحكومية في الأقاليم مع زيادة عدد الإفريقيين في وظائف الحكومة باستمرار. وتضمن النظام اللامركزي الذي جاء به القانون أمرين:

- 1- تصبح الخدمات الإدارية من اختصاص الحكومات الإقليمية داخل كل إقليم، وتنقل إليها السلطة من الاتحادات التي كانت موجودة، اتحاد إفريقيا الفرنسية الاستوائية (A.E.F) واتحاد إفريقيا الفرنسية الغربية (A.O.F)

2- تحويل سلطة التشريع من سلطة باريس إلى البرلمانات الإقليمية المنتخبة⁽¹⁵⁾

من خلال هذا العرض البسيط لفحوى "القانون الإطاري" يتضح أن هذا القانون أوجد تقريبا بين مسائل الدولة، ومسائل الأقاليم، وهذا يمكن اعتباره تصريح بـ "شخصية الإقليم" الذي يتمتع ببرلمان محلي، يناقش ويوافق على الميزانية والمشاريع الإدارية كما ينتخب مجلس الحكومة الذي يمثل الإقليم، ويشكل الجهاز التنفيذي المحلي، والحاكم له رتبة حاكم الإقليم ويمثل الجمهورية⁽¹⁶⁾.

غير أن اللامركزية التي أقرها القانون أدت إلى تجريد الأجهزة الفيدرالية من صلاحياتها، لصالح الأقاليم مما يجعل هذا البناء القانوني يحمل خطر تجاوزه الزمن، فيما أنه تمت التوصية باللامركزية فإن الجماعة الموحدة والاقتراع العام الذين أقرهما القانون يحتمان إيجاد استقلالية أكثر فأكثر لأقاليم ما وراء البحار. ذلك أن الطوغو و الكامرون اللذين اتجها ابتداء من 1957 نحو وضع الحكم الذاتي أحدثا حجة جديدة للمطالبة بالاستقلال في أقاليم ما وراء البحار⁽¹⁷⁾.

اعتبرت جبهة التحرير الوطني على لسان ناطقها الرسمي المجاهد أن القانون الإطار وسيلة ملتوية تمكن من إدامة الهيمنة الفرنسية في إفريقيا، وأكدت أن الاستقلالية الإدارية المنصوص عليها في هذا القانون ليست إلا أمرا شكليا، بحكم أن إدارة الأقاليم موجهة دوما من قبل حاكم يتلقى أوامره من باريس، وهذا ما يحرم بطبيعة الحال السلطات التنفيذية من حق المبادرة، تبقى مجرد لجان استشارية تمارس وظائفها بأمر من الحاكم العام الذي لديه الكلمة الأخيرة، وفي النهاية الخطر الأكبر الذي تستكره جبهة التحرير هو محاولة "بلقنة إفريقيا" إذ بدلا من إعطاء مؤسسات وحدوية في إطار المجموعات الكبرى ((A.E.F) - (A.O.F)) زادت من حدة الخصوصيات المحلية⁽¹⁸⁾.

تكرار هذا النقد من طرف الفيدراليين المجتمعين حول "سنجور" الذي أنشأ في مؤتمر داكار "المؤتمر الإفريقي" الذي كان من بين أهدافه الأساسية إنشاء إتحادين هما (A.O.F) و (A.E.F) المدعون للاندماج داخل إتحاد كبير فرنسي إفريقي⁽¹⁹⁾. حيث هاجم سنجور "قانون الإطار" واتهمه بأنه يريد "بلقنة" إفريقيا (أي يمزق إفريقيا) كما مزقت البلقان في الوقت الذي تسعى فيه أوروبا للاتحاد، والبلقنة ليست منطقية لأنها تشتت المراكز السياسية في إفريقيا الفرنسية بحيث تجعلها ضعيفة أما جيرانها الأقوياء في إفريقيا البريطانية، أما عن التنظيم أو الإطار الفرنسي الإفريقي فقد عرض "سنجور" بشأنه نوعا من الاتحاد مع فرنسا، يضم مجلسين أحدهما في العاصمة الفرنسية والآخر له صفة اتحادية وينظر في قضايا ما وراء البحار وفيها يتعلق بالمصلحة العامة⁽²⁰⁾.

برز هذا الاتجاه أكثر في مؤتمر حزب التجمع الديمقراطي المنعقد في كوتونو يوم 28 جويلية 1958 باتخاذ أفكار فيدرالية بأولية مؤكدة لصالح الفدرالية الإفريقية حيث صرح "سنجور" نريد المجموعة الإفريقية قبل المجموعة الفرنسية" (21) وصادق المؤتمر على لائحة تطالب بالاستقلال فورا، ويقرر اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتجنيد الجماهير الإفريقية حول هذا القرار، وتشمل اللائحة أيضا إنشاء مجلس تأسيسي إفريقي يقرر الوضع الفيدرالي الاستقلالي بين دول إفريقيا السوداء وفرنسا وإنشاء مجموعة واسعة للأمم المتحدة الإفريقية تدخل فيها جميع الأقطار الإفريقية المستعمرة. (22)

إن هذه القرارات تشكل بحق مرحلة حاسمة في تاريخ إفريقيا السوداء، استحسنتها جبهة التحرير وحاولت الترويج لمؤتمر "كوتونو" على أنه يمثل نقطة البداية نحو تحرير إفريقيا، وبهذه المناسبة كتبت جريدة المجاهد مقالا مطولا جاء فيه "إن كوتونو تمهيد لحرب كبيرة يحصل من خلالها 30 مليون إفريقي على الاستقلال... إن المطلب الوطني للشعوب الإفريقية مستلهم بقدر كبير من ثورتنا" وتختتم الجريدة تعليقها بدعوة الأفارقة إلى الثورة ضد الاستعمار الفرنسي حيث قالت "أيها الأفارقة أيتها الإفريقيات إلى السلاح الموت للاستعمار الفرنسي" (23)

في الحقيقة - كما يبدو - أن القفص الفرنسي المسمى "القانون الإطار" لم يعد يقوى على حمل الفيل الإفريقي الضخم (*) (24)، فقد جاء نصه وروحه بعيدا عن طموحات الوطنية الإفريقية في الوحدة والاستقلال، وهذا ما أدركه الاستعمار الفرنسي في نهاية المطاف حيث صرح دفري في تقييمه لأثر القانون الإطار على أقاليم ما وراء البحار أمام المجلس الوطني الفرنسي يوم 1957/01/30 بما يلي: "اليوم ليست الاعتبارات السياسية هي التي تعرقل الحكومة في إتباع لجنة الأقاليم الفرنسية للطريق الذي سلكته ولكن عندما تكون ديمقراطيين لا نستطيع التحرك إلا في الإطار الذي يسطره الدستور" وبتحديده لأثر عدم تكيف الدستور مع مطالب الوطنية الإفريقية، "يمكن أن يفتح الطريق أمام أعمال العنف ويسير باتجاه الشعار الذي أطلقته جبهة التحرير الوطني". (25)

غير أن انقلاب 13 ماي 1958 غير الوضع بتعجيله في إسقاط الجمهورية الرابعة وفتح آفاق لتطور جديد عرف بـ "المجموعة" أو الشكل الجديد للاتحاد الإفريقي الفرنسي.

2- المجموعة (la communauté): لقد أحس الجنرال ديغول بحكم تجربته خلال الحرب العالمية الثانية، بالخطر الذي يهدد ممتلكات فرنسا في إفريقيا جنوب الصحراء، إذا تركت خارج خطة فرنسية شاملة تأخذ بعين الاعتبار

الوضع العام المحيط بإفريقيا، لذلك جعل مجال اهتمامه الأساسي إفريقيا السوداء بعد المغرب العربي.

تحت هذا الإطار أعلن "ديغول" عن سياسة جديدة تطبق في إفريقيا السوداء وضح فيها أن الاتحاد الفرنسي السابق أصبح متأخرا، معلنا عن فكرة جديدة تحدد العلاقة بين فرنسا وأقاليم ما وراء البحار هي "الجماعة" وأبرز هذا في خطابه سبتمبر 1958 "إن فرنسا تطلب حقيقة إلى ذوي العلاقات القديمة أن يؤسسوا أمهم للحصول على حريتهم" وأوضح أنه من غير اللائق الإبقاء على ما كان يسمى بـ "الإمبراطورية" إن هذا يعد حلما، ولكن الأحلام لها شقين مختلفين لقد تغير العالم ويجب على فرنسا أيضا أن تتغير.

لقد كان "ديغول" صادقا في كلامه هذا، تغيرت على إثره السياسة الاستعمارية لفرنسا تغيرا واضحا وبدون إراقة الدماء أو العنف، تغير مباشرة مع وضع الجزائر، لأن "ديغول" يعرف أن المشاكل في الجزائر وفي إفريقيا السوداء لا يمكن أن تنفصل، وكان على حق عندما شعر أن الوقت أصبح قصير لتسوية مشاكل إفريقيا وكذلك تحقيق دفعة قوية لمستقبل الجزائر (26).

جسد "ديغول" فلسفة أفكاره السابقة في دستور 5 أكتوبر 1958، الذي وضح فيه العلاقة الجديدة التي تربط فرنسا بأقاليم ما وراء البحار، وهي إلى حد ما تختلف بشكل جذري عن مرحلة القانون الإطار، تراعي التغيرات التي حدثت في الساحة الإفريقية، وتستجيب لمتطلبات الوضع الراهن الذي تتحكم فيه الثورة الجزائرية بشكل أساسي ومن أهم ما جاء فيه:

- تكوين إتحاد "فيدرالي" يضم فرنسا ومستعمراتها الإفريقية التي تقبل هذا الدستور تحت اسم "رابطة الجماعة الفرنسية" (Franco-african community)

- تتكون حكومة الجماعة من رئيس الجمهورية الفرنسية، ومندوب عن كل دولة، تتولى هذه الحكومة تصريف الشؤون الخارجية، والدفاع والنقد والشؤون الاقتصادية، والتعليم العالي، والنقل والمخابرات.

- المجلس التنفيذي: ويضم رؤساء الدول والحكومات الأعضاء في الجماعة وعدد من وزراء الحكومة الفرنسية.

- مجلس الجماعة (مجلس الشيوخ): يتكون من مندوبي برلمانات الحكومات الأعضاء، وقد صدر قرار رئيس الجماعة الفرنسية عام 1959، بتحديد عدد مقاعد المجلس بـ 284 مقعدا، نصيب فرنسا منها 176 ويتم توزيع الباقي على الحكومات الأعضاء بحد أدنى ثلاث مقاعد لكل دولة

- محكمة التحكيم: وتختص بفض المنازعات التي تنشأ بين الدول (27)

فبقرأة بسيطة لمواد هذا الدستور يمكن القول أنه كرس نفوق فرنسا من خلال تمتعها بسلطة القرار في الأجهزة السيادية للمجموعة (الدبلوماسية، الدفاع، النقد) وأجهزتها المحلية (المجلس التنفيذي، مجلس الشيوخ، والمجلس التحكيمي)، في حين يمنح صلاحيات قليلة لسلطة الأقاليم لا تتعدى الأمور الداخلية فهو بهذا الشكل لا يختلف عن سابقه، ولا يلي طموحات الشعوب الإفريقية، كما أن النظام الذي جاء به دستور 1958 بعيد كل البعد عن الفيدرالية، وقريب حسب بعض الباحثين في القانون الدستوري إلى "الفيدرالية الرئاسية" أو الدولة الوحشية لا مركزية⁽²⁸⁾

وفقا لتقاليد الديمقراطية الفرنسية طرح الدستور للإستفتاء، منح فيه الجنرال ديغول للأقاليم الإفريقية إمكانيات على شكل مازق، الاستقلال الذي سماه الانفصال أو البقاء في المجموعة مع كل الامتيازات لإتحاد مثمر

حاولت جبهة التحرير القيام بحملة دعائية مضادة للإستفتاء، حيث أطلقت عن طريق جريدة المجاهد نداء إلى الأفارقة أكدت فيه أن المساهمة في هذا الإستفتاء معناه الاعتراف الضمني بالانتماء إلى عائلة واحدة في حين أن الواقع خلاف ذلك لأن كل إفريقي يصوت بمناسبة هذا الإستفتاء سيساعد على شد وثاق شعبه وبلده بأحابيل الاستعمار الفرنسي⁽²⁹⁾

والجدير بالقول أن هذا النداء أطلق لشعوب إفريقيا من وراء الأحزاب السياسية والزعماء الأفارقة وهو نداء يدعو إلى التمرد والعصيان والمعارضة الجزرية للسياسة الاستعمارية تجاهل متعمدا -انطلاقا من قناعة ذاتية رأت جبهة التحرير نفسها مؤهلة لتوجيه هذا النداء- الأحزاب السياسية الوطنية الإفريقية، ولم يتحفظ في انتقاداته لاضطراب رجال السياسة المتواطئين مع الاستعمار وتصريحاتهم ودعواتهم بأن يصوتوا لصالح الدستور⁽³⁰⁾

إن هذا النداء وجد صدى له على الساحة السياسية الإفريقية، فقد أثار الإستفتاء نقاشات حادة داخل الأحزاب السياسية الإفريقية، والمنظمات النقابية، وصل إلى حد حدوث انشقاقات داخل الأحزاب الاتحادية والإقليمية الإفريقية، ففي داخل حزب التجمع الديمقراطي الإفريقي (R.D.A) تزعم "هفوات بوانينية" (phouet boigny) الراي القائل بقبول الدستور، بينما رفض سيكوتوري (skou touré) الدستور ما لم يتم تعديله قبل الإستفتاء لينص صراحة على التنظيم الفيدرالي في إفريقيا، ويتم على أساسه الاستقلال أو الارتباط مع فرنسا، وفي حزب التجمع الإفريقي (P.R.A) طالب سنغور (Senghor) بقبول الدستور ثم إتمام إجراءات الوحدة الفيدرالية، وانشق عنه السكرتير العام للحزب ديبوبكاري (Djibo Bakary) معارضا الفكرة، وفي

النيجر تزعم حرب سوابا (swaba) الرأي القائل بالتنظيم الفيدرالي يكون متحدا على قدم المساواة مع الجمهورية الفرنسية، وفي المجال النقابي عملت النقابتين: الاتحاد العام لعمال إفريقيا (U.G.T.A.N) وإتحاد طلاب إفريقيا (F.E.A.N.F) على دفع الأفارقة نحو معارضة الاستفتاء⁽³¹⁾

وفي النهاية تم قبول الدستور بأغلبية 95% مع وجود تفاوت بين الدول الإفريقية⁽³²⁾ وهي نتيجة متوقعة نظرا لمجموعة عوامل نجملها فيما يلي:

- تحالف الزعماء الأفارقة مع الإدارة الفرنسية
- نظرة بعض الأفارقة إلى هذا الدستور على أنه أمل نحو الاستقلال أو الحكم الفيدرالي خاصة وأن المادتين 73 و 83 من الدستور تنص صراحة على إمكانية انتقال الاختصاص المشترك إلى دولة عضو في المجموعة وتسمح بالتغيير الشامل لقانون الدولة بناء على طلب من مجلسها التشريعي بشرط أن يتأيد هذا القرار باستفتاء محلي يجري تحت إشراف منظمات الجماعة⁽³³⁾ ولعل هذا ما ذهب إليه سنغور عندما سئل عن أسباب اختياره للمجموعة بقوله "لو نعطي للدستور تفسير حكي ستبقى في المجموعة لأنه أي الدستور ينص على إمكانية انتقال الاختصاصات المرتبطة بالمجموعة إلى الدولة مما يعني أن الدولة تستطيع التمتع باستقلال تدريجي...حتى تصل في النهاية إلى استقلال حقيقي"⁽³⁴⁾

إلا أن تطور الأحداث أثبتت هشاشة نظام الجماعة وفشله خاصة بعد التصويت السلمي لغينيا التي حصلت حينئذ على الاستقلال، وتمكنت رغم حداثة استقلالها من تجاوز مصاعب الفترة الانتقالية، بفضل المساعدات الفنية والاقتصادية التي قدمها الاتحاد السوفيتي والمقدرة بـ 140 مليون روبل واحتضان غانا لها بإبرام اتفاقية الاتحاد معها في 23 نوفمبر 1958⁽³⁵⁾

بطبيعة الحال إن هذا التصرف من غينيا سيدخل اختلالا كبيرا على النظام الاستعماري في إفريقيا السوداء، بالنظر إلى موقعها الاستراتيجي التي لها حدود مشتركة مع السودان والسنغال وساحل العاج، وتحولت مع مرور الوقت إلى نقطة استقطاب لحركات التحرر الإفريقية بعد غانا

تماشيا مع سياسة التأثير على المستعمرات الفرنسية في إفريقيا استساغت جبهة التحرير الوطني المبادرة الغنية وروجت لها على أنها المثل أو النموذج الذي يجب أن يقتدي به حيث كتب جريدة المجاهد مقالا مطولا بعنوان "تحية لغينيا" مما جاء فيه "إن جمهورية غينيا حية كل الحياة، وارتقاؤها إلى الاستقلال يعتبر منحى هام نحو وحدة واستقلال إفريقيا... لتبرهن على أنها تستطيع الحياة من دون فرنسا وغيرها من شعوب إفريقيا المخدوعة اليوم من

قبل قاداتها فستطلب الاستقلال، وتحصل عليه. ومنذ الآن نجد في كل الأراضي المسماة "فرنسية" أصوات ترتفع لنقدم تحية للشعب الغيني" (36)

بالإضافة إلى الانشقاق الغيني وآثاره على دول المجموعة فإن خطة ديغول الخاصة بخلق محور فرانكفوني يكون حليف الاستعمار في إفريقيا، لم تلبث أن اهتزت إذ ظهر الخلاف بين دول المجموعة نفسها بين أنصار الفيدرالية والاتحاد الفرنسي، وهو ما أدى إلى تحول عام اتجه تدريجياً نحو المطالبة بالاستقلال، فقد أسس "سنغور" في 8 جانفي 1958 إتحاد "داكار" الذي حكم كل من السنغال والسودان الفرنسي (المالي) وفولتا العليا والداهومي على شكل فيدرالية إفريقية ضمن الفيدرالية الفرنكو - إفريقية وفي اتجاه معاكس نشط معارضي الفيدرالية بقيادة "هفوات بوانييه" في السر وتمكنوا بمساعدة فرنسا من إقناع كل من فولتا العليا والداهومي على الانسحاب من الاتحاد السابق، وقاموا بتشكيل تنظيم جديد عرف بـ "مجلس الوفاق" أو "اتحاد ساحل بنين" الذي ضم كل من ساحل العاج بنين والنيجر. واقتصر اتحاد "داكار" على السنغال والسودان الفرنسي واعترف به ديغول في خطابه الذي ألقاه بمدينة "داكار" في 13 ديسمبر 1959 ووعد هاتين الدولتين بالاستقلال الكامل (37)

ان هذا الإخفاق دفع ديغول إلى إدخال تعديلات على الدستور بالشكل الذي يستجيب لمطالب الاستقلالية الوطنية الإفريقية الراهنة، وصدر هذا التعديل في 14 جوان 1960 ومس المادة 86 من الدستور لتتص على:...يجوز أيضاً للدولة العضو في الجماعة أن تصبح مستقلة بطريق الاتفاق، دون أن يترتب على هذا الاستقلال توقف انتمائها إلى الجماعة" وللدولة المستقلة التي ليست عضو في الجماعة أن تنضم إليها بطريق الاتفاق دون أن تفقد بذلك استقلالها" (38)

وطبقاً لهذا التعديل يمكن القول من الناحية النظرية بأن الجماعة الفرنسية قد تحولت إلى اتحاد "كفدرالي" يتمتع أعضاؤه بالسيادة الداخلية والخارجية ولها الشخصية الدستورية والدولية معاً، من حيث قدرتها على توقيع اتفاقات منحها السيادة الدولية، وتليها في معظم الحالات اتفاقات تعاونية لتنسيق العلاقات الاقتصادية والثقافية وغيرها من العلاقات الأخرى مع فرنسا، كما أعطت هذه الاتفاقات لدول الجماعة الحق في إنشاء بعثات دبلوماسية في الدول الأجنبية، والحصول على مقعد في الأمم المتحدة واتحاد نظام جمركي خاص وغير ذلك من الحقوق المترتبة على حق السيادة، ولكنها رغم ذلك احتفظت بالكثير من الوضع القائم (statu quo) وهو إشراف فرنسا على التعليم العالي وحرية الاتجار معها و السير على نهج السياسة الخارجية الفرنسية، والاشتراك معها في نظامها النقدي وفي عضوية لجنة الدفاع المشترك، وفي نظام مواصلاتها البحرية والجوية، كما ظلت هذه الدول تتلقى المعونة الاقتصادية من فرنسا (39).

على العموم بموجب صدور هذا التعديل اعترفت فرنسا باستقلال اثني عشر بلدا في غرب إفريقيا ووسطها، بعد الاعتراف باستقلال موريتانيا في نفس العام، ومن ضمن هذه الدول: مالي، السنغال، فولتا العليا، ساحل العاج، الداهومي، إفريقيا الوسطى، تشاد، النيجر، الغابون، الكونغو برازافيل، الكامرون⁽⁴⁰⁾

أكدت جبهة التحرير أن هذا الانتقال السريع نحو الاستقلال إنما تم بفصل الكفاح الذي يخوضه الشعب الجزائري، فقد نشرت جريدة المجاهد بهذه المناسبة مقال بعنوان "تصدع المجموعة تعرضت فيه إلى الأثر الذي أحدثته الثورة الجزائرية في دول المجموعة الفرنسية التي اضطرت بعضها تحت ضغط شعوبها إلى إعلان تأييدها ومساندتها للثورة رغم ما يمثله ذلك من تعارض مع مصالحها وعلاقاتها بفرنسا"⁽⁴¹⁾

في رأينا إن صدور هذا المقال في هذا التوقيت بالذات كان هدفه إشعار الدول الإفريقية المستقلة حديثا، أنها مدينة أخلاقيا لحركات التحرير الإفريقية وفي مقدمتها جبهة التحرير، وبالتالي هي دعوة لتحمل المسؤولية ورد الجميل للدول التي مازالت في معركة التحرير بتشكيل جبهة معادية للاستعمار في إفريقيا.

أرادت الثورة الجزائرية من خلال هذا الاندفاع الدبلوماسي الرفض للسياسة الفرنسية في إفريقيا التأكيد على أن تجربتها الاستعمارية، وهويتها الإفريقية تحتمان عليها تنوير الشعوب الإفريقية بخطورة الاستعمار الفرنسي، وتأثيراته السلبية على واقع القارة الاقتصادية والإنساني أنيا ومستقبليا، وترقية القارة يمر أولا على إنهاء تواجد فرنسا في إفريقيا، ثم بناء وحدة قومية تستغل الإمكانيات المتاحة لتحقيق التقدم والازدهار لإفريقيا وإنسانها. تلك هي قومية جبهة التحرير الإفريقية (panafricanisme du FLN)، وهي بدون شك تختلف عن بانا أفريكانيزم التي طرحها هنري سلفستر وليامس، و مركوس جارفى وجورج بادمور، و ديبوا، وتتعارض مع الطرح الاستعماري العنصري الذي يفصل شمال القارة الإفريقية عن جنوبها، يتجسد هذا الطرح الثوري لجبهة التحرير بداية من مؤتمر أكرّا 1958 ويصبح كمبدأ أساسي من مبادئ دبلوماسية الجزائر بعد الاستقلال⁽⁴²⁾.

الخاتمة

إن الأهمية الجيو سياسية للجزائر وطرح الثورة لمفهوم نضالي تهديمي يتجاوز حدودها الإقليمية ليدخل القارية والعالمية، بوجوب التضامن بين الأفارقة لإنهاء الظاهرة الاستعمارية وتحقيق الوحدة بين الشعوب الإفريقية، للنهوض بواقع القارة التنموي، حتم على منظرو السياسة الفرنسية إدخال إصلاحات على منظومة سياستهم لأفريقية، لنفاذي تكرار النموذج الجزائري

في المستعمرات الفرنسية في إفريقيا، انتهت بمنح الاستقلال السياسي للدول الإفريقية في عام 1960 وهذا في نظرنا يهدف إلى:
 * حرمان الثورة الجزائرية من عمقها الإفريقي
 * التصدي للنظرية التهديمية التي تبنتها الثورة في إفريقيا
 * إدراك الاستعمار الفرنسي أن استقلال إفريقيا في ظل بقاء الجزائر مستعمرة لا يغير في واقع إفريقيا في شي

الهوامش

- 1- روي مكريديس وآخرون: مناهج السياسة الخارجية في دول العالم ترجمة عفيف الناصر، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، الأردن، 1961، ص: 220
- 2- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: دراسات في غرب إفريقيا الحديث والمعاصر، دار النشر، القاهرة، 1988، ص: 82
- 3- فرحات جمال: السياسة الأمريكية في الجزائر، دار الريحانة للكتاب، الجزائر، 2006، ص: 56
- 4- عبد الله عبد الرزاق إبراهيم، شوقي الجمل: مرجع سابق، ص: 79
- 5-Mortimer(e); France and the Africans, 1944-1960, A political history, London, 1969, pp.51-57
- 6- فيج جي-دي: تاريخ غرب إفريقيا، ترجمة السيد يوسف نصر، دار المعارف، مصر، 1982، ص: 388-391
- 7- عبد المالك عودة: السياسة والحكم في إفريقيا، مكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1969، ص: 184
- 8- فرانتر قانون: من أجل إفريقيا، ترجمة محمد الملي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر، بسط، ص: 152
- 9- حسن رويبيح: مكانة الثورة الجزائرية في إفريقيا، جريدة الشعب، الجزائر، 1979، ص: 6
- 10-Chikh Slimane ; L'Alegette porte de L'Afrique, Edition Gasba, Algerie, 1999, p.114
- 11-le monde du 8/5/1956
- 12-حسن رويبيح: مرجع سابق، ص: 6
- 13- عبد المالك عودة: مرجع ، سابق، ص: 172-173
- 14-Leo.Hamon ; " Introduction a L'étude des partis politiques de l'Afrique noire, revue juridique et politique d'autre-mer , paris, avril-juin, 1959, p.165
- 15-عبد المالك عودة: مرجع سابق، ص: 182-183
- 16-Chikh Slimane ; " L'Algérie et L'Afrique 1954-1962", revue algérienne des sciences juridiques et économiques et politiques, N° 3, sep , 1968, Algerie, p.707
- 17-Ibid , pp.707-708
- 18-"contre la balkanisation de l'Afrique noire", EL-Moujahid, N° 22, 16/4/1958
- 19-20- Francois Borela ; " la fédéralisme dans la constitution française du 5 octobre 1958", annuaire français du droit internationale, N°8, paris, 8-15 janvier 1959, p.663 <http://www.persee.com>
- 20- جوزيف-كي-زيربو: تاريخ إفريقيا السوداء، القسم الثاني، ترجمة يوسف سلب الشام، سورية، 1994، ص: 912-911
- 21- Francois Borela ; po-cit, 663
- 22-عبد الله شريط: الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية، ج2، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، ص: 201-202
- 23-"دروس من كوتونو"، المجاهد عدد 22، 1958/8/28
- * هو رمز حزب التجمع الديمقراطي
- 24-محمد الصالح الصديق: القاهرة الاستعمار، دار هومة، الجزائر، 2011، ص: 212
- 25- Chikh Slimane ; L'Alegette porte de L'Afrique, op-cit, p.117
- 26 -اسماعيل حلمي محروس: تاريخ إفريقيا الحديث مؤسسة شباب الجامعة مصر، 2004، ص: 225-226

- 27- Lusgnon (e);Franch-speaking Africa since independence, Pall mall press, london,1969,p.84
- 28-Rene Lacharriere ;''L'évolution de la communauté franco-africaine , annaire français du droit internationale V6 ,paris ,1960 p.13 <http://www.persee.com>
- 29- فرانتز فانون: مرجع سابق،ص.136
- 30- Chikh Slimane ;'' L Algérie et L Afrique, op-cit,p.710
- 31- Mortimer(e) ; Op-cit, p.295
- 32- كانت نتائج الاستفتاء على النحو التالي:غينيا 95% لا،النيجر78% نعم،كوادي فوار99% نعم،السنغال 97% نعم...انظر
- Xavier Yocono ; Les étapes de la décolonisation française ,presses universitaires de la France ,paris, 1970,p.119
- 33- Chikh Slimane ;L Algérie porte de L Afrique,op-cit,p.119
- 34-Henri Grimal ; la décolonisation de 1919 a nos jours, Editions complexe, Belgique,1984,p.305
- 35- Guitard Odette ; Bandung et réveil des peuples colonisés, P. U. F, paris, 1969,p.105
- 36- تحية لغينيا،المجاهد، عدد10،1958/10/30
- 37- بطرس بطرس غالي:العلاقات الدولية في إطار منظمة الوحدة الإفريقية، مكتبة الانجلو المصرية مصر،1978،ص،ص.12-14
- 38- Rene Lacharriere ;op-cit,pp.21-22
- 39- محمد حسنين:الاستعمار الفرنسي، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر،1986،ص.483
- 40- يحي بوعزيز: مكانة الثورة الجزائرية بين الثورات العالمية،ودورها في تحرير افريقيا"، الملتقى الدولي الجزائري حول الثورة وصداها في العالم، المركز الوطني للدراسات التاريخية، الجزائر،1984،ص.97
- 41- "الجزائر تصدع هيكل المجموعة"، المجاهد، عدد 9،1960/9/77
- 42-Guy Pervile ;le panafricanisme du FLN algerien,coloque intitulé 1 Afrique noire heure des indépendances ,Aix-en-Provence ,Marseille ,paris,26-29/4/1990,pp514-517